ان كان له والا يجوز ان يكون جنسا لهما كما سيجئ وباقي الفصول
يخرج الرسم والقياس لكن على تقدير ان يكون التعريف للحد اللفظي
يرد عليه التعريف بمثل الناطق فقط والحد المنع فتسميته حدا اما من قبيل
تسمية الموصوف باسم الصفة واما من قبيل جعل المصدر بمعنى الفاعل
باعتبار الذاتيات اي باعتبار اشتماله على تمام الذاتيات وعدمه وهذا اعلم وجه التسمية
وبهذا اعلم وجه التسمية بالحد الناقص ولذا لم يتعرض له فلذا قال
اي فلاجل تركيبه من الجنس والفصل القريبين المستلزم لجميع الذاتيات
قال وهو الحد التام فان كان معناه حيوان له النطق كان
كالحيوان الناطق بعينه فان قلت اذا عرفت الانسان بالجسم
الناطق فان كان الناطق جسما او جوهرا له النطق كان معنى الجسم
الناطق جسم جسما له النطق او جسم جوهرا له النطق والاقتضاء
فيه من التكرار وان كان معناه شيئا له النطق ونحوه يلزم
ان يكون الجسم الناطق رسما ناقصا مع انه حد ناقص
بالاتفاق قلت كون معنى الناطق جسما او جوهرا له النطق
او شيئا له النطق اذا لم يذكر معه الموصوف واما
اذا ذكر فلا يكون كذلك تأمل لكونه اثرا لانه خارج
لازم لكون المركب من الداخل والخارج فاجاب الخارج اللازم
اثر ذلك الشئ فهي ذلك اي في كونه جنسا قريبا مفصلا
عن تلك الغاية اي عن تلك الثلث بمعنى وكل من الاقوال
الاربعة اه بل جميعها ايضا يوجد في غير الانسان كالفرس
البحري الذي صورته كصورة الانسان مغنية عن البعض الآخر
بالطبع يخرج جميع ما عداه الانسان فلا حاجة الى سائر الخصيات المذكورة

فلقوله

لا يصح الانفكاك عنه حاصل هذا منع بطلان اللازم تقريره لانا نمنع
ان هذا التسلسل باطل وان سلم لزومه لان هذا التسلسل
في الامور الاعتبارية وهو ينقطع بانقطاع الاعتبار فان العقل
قد يعتبر معرف المعرف من حيث هو فلا يلزم من احتياج المعرف الى المعرف
احتياجه اليه ولا يعتبر العقل على هذا الوجه دائما فينقطع التسلسل
بانقطاع الاعتبار ويمكن الجواب بان يقال معرف المعرف فيما
يصدق عليه مفهوم المعرف ولا يلزم من احتياج المفهوم الى المفهوم
احتياج ما صدق عليه المفهوم اليه فيكون الاعتراض من قبيل
اشتباه المعوض بالعارض تامل لانه ان كان بمجرد الذاتيات
الانسب ان يقال بدله ان كان تصوره سببا لاكتساب
تصور الشئ بكنهه فحد وان كان سببا لاكتساب تصور الشئ
بوجه تميزه عما عداه فرسم قول للعلامي على كنهه ماهية الشئ اي
دلالة الكاسب على المكتسب فلا يرد ان القضية الدالة على حكمها
والملزوم المركب الدال على لازمة البين واللفظ المركب الدال
على ما وضع له كرام الجارة وانما زاد الشارح لفظة الكنهة ليلا يرد النقض
بالرسم والمص حذفه اعتمادا على الرد والقول المركب جنس للحد
الملفوظ ان كان التعريف له والمعقول ان كان له ولا يجوز ان يكون
جنسا لهما كما سيجئ وباقي القيود فصل يخرج الرسم والقياس لكن على تقدير
ان يكون التعريف للحد الملفوظ يرد عليه التعريف بمثل الناطق فقط
والحد المنع فتسميته حدا اما من قبيل تسمية الموصوف باسم
الصفة واما من قبيل جعل المصدر بمعنى الفاعل باعتبار الذاتيات
اي باعتبار اشتماله على تمام الذاتيات وعدمه وهذا اعلم وجه التسمية
بالحد الناقص ولذا لم يتعرض فلذا قال اي فلاجل تركيبه من الجنس

Copyright © King Saud University